تحرر هذه المرأة من خلال النضال لان الحرية تؤخذ ولاتعطى واعني بالحرية حرية التفكير وحرية القرار حرية العمل من اجل بناء مجتمع حقيقي خالي من الطبقية او أي نوع من الاضطهاد والاستغلال والاستعمار واضطهاد المرأة في المجتمع هو جزء من الاضطهاد ولايكون الا بمزيد من العمل والمشاركة هذا النضال الذى برز اكثر في نضال المرأة الجزائرية التي كانت وما زالت رمزا لنضال المرأة العربية . بشكل خاص والعالمية بشكل عام . وفي الواقع ان هذه الرموز الكثيرة كانت نقطة تحول في حياة المرأة الفلسطينية واعطتها دفعة قوية في اشتراكها بالنضال وانا اعتز كثيرا بهذا النضال وبهذه المرأة واتمنى ان يستمر هذا النضال .

ولن يتوقف بأذن الله حتى استعادة ارضنا وحقوقنا واعادة شعبنا المشرد من قبل الصهيونية الى ارضه الشرعية / فلسطين/ .

بقلم :

نفيسة الأحرش

فبراير / شباط ١٩٨١ .

ادماج المرأة في التنمية

موضوع تعالج فيه الاخت الصحفية السورية / سلمى كامل/ عملية ادماج المرأة في التنمية وترى أن هذا الشعار لم يقابله عمل جاد حيث هناك الكثير من المسائل التي تتعلق بالمرأة يجب اعادة النظر فيها .

لا سيما وأن المرأة تمثل مورداً هائلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومسألة إدماجها في التنمية أصبحت شعاراً مرفوعاً في معظم الدول النامية . . .

في أيار عام ١٩٧٩ عقد مؤتمر دول عدم الانحياز لبحث دور المرأة في التنمية في بغداد . . كانت هناك أنواع متعددة من النساء : وزيرات رئيسات منظمات نسائية ، أديبات ، صحفيات . . ومن مختلف أنحاء العالم : الوطن العربي آسيا افريقيا أمريكا اللاتينية أوربا الشرقية والغربية .

وكنا كصحفيات نتابع ما يدور من أحاديث في الاجتماعات الرسمية وفي الجلسات الخاصة ، وكلها تركز على مساواة المرأة انطلاقاً من الشعارات التي أقرها المؤتمر العام الدولي للمرأة عام ١٩٧٥ :

تنمية - مساواة - سلام

ما زلت أذكر أن رئيسة الوفد الفنزويلي وهي وزيرة كانت تدخل قاعات المؤتمر وهي تمسك بذراع ابنها الذي يبلغ العاشرة من عمره . . والأطرف منها زميلتنا الايطالية التي قالت أن لديها ست بنات وما زالت تريد الانجاب لان زوجها يريد صبياً وتضحك قائلة : نحن الايطاليون كالعرب نحب أن يكون عدد الاطفال كبيراً . . أما زميلتنا الجزائرية فكانت تبكي كلما تذكرت أطفالها وتهرع إلى الهاتف لمكالمتهم .

ونعود إلى الاجتماعات ليحتدم النقاش حول مسألة إدماج المرأة في التنمية ومساواتها . .

كل ذلك كان يبدو وكأنه نوع من انفصام الشخصية تعيشه المرأة ولم يكن هذا الموقف حصراً على مناسبة معينة بل لاحظته في كل المؤتمرات النسوية التي تابعتها ، لكن انفصام الشخصية الذي يبدو أن المرأة تعيشه له أسبابه ومبرراته التي تنبع من واقع المرأة ومن الأدوار الجديدة التي يفترض أن تلعبها في المجتمع والتي بدأت فعلاً بلعبها .

فالمرأة تمثل مورداً هائلاً لم يستغل بعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسألة إدماجها في التنمية أصبحت شعاراً مرفوعاً في معظم الدول النامية وداخل المجتمع الواحد لم يعد العمل مطلب المرأة وحدها بل أصبح مطلباً عاماً ، فهل ترافق ذلك بإجراءات تساعد فعلاً على دمج المرأة في عملية التنمية . . ؟

لا شك أن العمل يعتبر المدخل الرئيسي لتحرر المرأة ومساواتها إلا أن ذلك تم على حساب المرأة وصحتها وأعصابها حيث ما زالت تقوم بالدور التقليدي للمرأة المتفرغة في المنزل

وأضيف لذلك عبء جديد هو الوظيفة ولم يقابل ذلك تغيير يذكر في تركيب الأسرة العربية التقليدي أو في موقف الرجل وبالتالي في موقف المجتمع والاجراءات التي يجب أن يقوم بها لتسهيل ولتسريع عملية إدماج المرأة في التنمية .

وإذا أردنا تتبع الحالة الاحصائية لعمل النساء نجد أنها تبلغ ثلث القوة العاملة في العالم وتبين تقديرات قوة العمل التي وضعتها منظمة العمل الدولية للمستقبل / ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠/ إن نسبة النساء المصنفات ناشطات اقتصادياً تصل إلى ٤٥٪ أو أكثر في افريقيا وآسيا وتنخفض إلى ٢٠٪ في أمريكا اللاتينية أما في البلدان العربية فتتفاوت النسبة إذ تكاد تبلغ في سورية ومصر ولبنان النسبة التي وضعتها الامم المتحدة وهي الثلث بينما تنخفض في بعض الدول العربية إلى ٥٪ .

إلا أن الاحصاءات الرسمية خداعة لأنها تشير إلى جزء بسيط من العمل الذي تقوم به المرأة فعلاً فالسجلات لا تعترف بالاعمال المنزلية الشاقة وتربية الاطفال كما أنها لا تشمل العمل الزراعي غير المأجور الذي تمارسه المرأة في مزرعة الأهل أو الزوج وكذلك لا تشمل الحرف التي تقوم بها المرأة داخل المنزل كالخياطة مثلاً .

ونمط توظيف النساء يختلف بين الدول العربية من دولة إلى أخرى ففي بعضها كسورية مثلاً نجد أن أعداداً متزايدة من النساء تدخل قوة العمل كمدرسات وطبيبات وعاملات مصانع . وكذلك إلى المواقع القيادية كمديرات للشركات وفي الوزارات المختلفة لكن في الواقع نجد أن الفرصة تبقى أضيق من الرجل بمراحل أمام الغالبية العظمى من النساء العربيات .

ولا يوجد أي خلاف في حقيقة ما تتعرض له المرأة العاملة من إرهاق واستغلال وما ينتج عنه من تأثيرات على النساء أنفسهن وعلى المجتمع ككل ويمكن أن يلخص بالنقاط التالية :

ـ ان شعار ادماج المرأة في التنمية لم يقابله عمل جاد في هذا الاطار حيث ما يزال يعتبر مسألة شخصية وكذلك قضية الامومة حيث ما زال ينظر اليها كمسألة فردية وادماج المرأة في التنمية يتطلب اعتبار الامومة وظيفة ومسؤولية اجتماعية تتطلب تخطيط الدولة ورعايتها .

ويبدو واجب تأمين دور الحضانة ورياض الاطفال التي لا تغطي سوى ٢٠٪ من حاجة النساء العاملات في سورية مثلا ـ اول الواجبات التي تطالب المرأة العاملة بتحقيقها .

ـ ان المرأة العاملة سواء في الصناعة او الادارات العامة او الزراعة تعمل بمعدل ١٦ ـ ساعة يوميا مما ينعكس على صحتها وعلى طاقتها الانتاجية .

- ونتيجة لضيق الوقت ولاغراق المرأة في مسؤ وليات اكبر من طاقة الفرد كانسان فان فرص حصول المرأة على المعرفة والمهارات التي تمكن بالتالي من الترقي في العمل تبدو نادرة بل ومستحيلة .
- ان تصور عمل المرأة بانه غير (منتج) يؤ دي في كثير من الاحيان الى عدم التخطيط لاحتياجات المرأة . ولذلك تستثنى انشطتها من عملية التخطيط .
- لما كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي مترابطين بشكل عام تظل المرأة في المواقع الادنى . وهي تبعد عن الأشترك في اتخاذ القرارات التي تؤ ثر في حياتها وفي المجتمع ككل .

بقلم :
سلمى كامل

واقـــــع المرأة البـحرينيـة

دراسة لواقع المرأة البحرينية اعدتها في البحرين الاخت الصحفية روين نصر الله ، تعرف في هذه الدراسة اخواتها الصحفيات على واقع المرأة في البحرين الشقيق .
وتتطرق في موضوعها الى المستوى التعليمي للمرأة العاملة ثم تتعرض الى الاعباء والتمييز مؤكدة ان العمل النسائي ما زالت امامه العديد من المعوقات ثم تنهي دراستها ببعض الحلول المقترحة .